الظلم الضريبي [1]

من البوركاست الخاص بصندوق النقد الدولي

أليكس كوبهام

الرئيس التنفيذي لشبكة العدالة الضريبية

مقابلة مع رودا ميتكالف عن مقاله: **فرض الضرائب على عقد اجتماعي جديد**، المنشور في عدد مارس من مجلة التمويل والتنمية.

أليكس كوبهام:

تنمو الاقتصادات بشكل أفضل عندما تكون أكثر مساواة. يعيش الناس حياة أطول وأكثر صحة عندما يكونون أكثر مساواة. هناك احتمالية أقل لحدوث صراع، وأقل احتمالية أن يكون هناك عنف. بمعنى، كل شيء يكون أفضل تقريبًا عندما نقوم بتقليل عدم المساواة. لكن أنظمة الضرائب لدينا تفعل العكس تمامًا.

بروس إدواردز: الموت والضرائب كما يقول المثل، أمر لا مفر منه، ولكن الشركات الدولية وأثرياء العالم تثبت بشكل متزايد أنه يمكن، في الواقع، تجنب الضرائب.

أليكس كوبهام:

لدينا نصف الممتلكات في بعض المدن في العالم مملوكة بشكل مجهول، وغالبًا ما تكون مملوكة لحكم القلة من دول أخرى قد ننظر إليها بشيء من الشك، لكننا سمحنا بأن يصبح هذا وسيلة لممارسة الأعمال التجارية.

أنا أليكس كوبهام، الرئيس التنفيذي لشبكة العدالة الضريبية، وهي منظمة دولية تقود المعركة ضد الملاذات الضريبية والتجاوزات الضريبية في جميع أنحاء العالم.

رودا ميتكالف: أعتقد أنه من العدل أن نقول: إن معظم الناس لا يستمتعون بدفع الضرائب، لكنك تقول إن الضرائب هي في الواقع نظام حيوي لسد الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وأنت تجادل بأن

[1] Alex Cobham & Bruce Edwards, Tax Injustice, IMF podcast, Link

الأنظمة الضريبية الحالية لدينا كل من الأنظمة الوطنية والنظام الدولي تقوم بعمل سيء للغاية في هذا الشأن. إذا ما هي المشكلة؟

أليكس كوبهام:

حسنًا، كما تقول، لا أحد يحب دفع الضرائب حقًا، حتى أنني لا أستيقظ في الصباح وأعتقد، نعم، اليوم سأقدم مساهمتي من خلال الدخل الذي أحققه. ومع ذلك، فإن الضرائب لهذا السبب تقريبًا أساسية تمامًا للعلاقة التي نتمتع بها مع الدول. حقيقة إننا لا نحب دفعها، وهي السبب في أننا نحاسب الحكومة على ما نعتقد أنه أموالنا. أريد أن أتأكد من أنك تستخدم ذلك بطريقة جيدة، وأنك لا تضيعه بشكل فاسد. نقول، إنه نوعًا ما يجعل العقد الاجتماعي بين المواطنين والدول معًا. هناك طرق أخرى يمكن من خلالها زيادة الإيرادات، ولكن الضرائب بمعنى ما هي الأفضل. إنه يسمح للبلدان بالاستقلال... عندما تكون الحكومات أكثر اعتماداً على الضرائب من الأشكال الأخرى للإيرادات، فإنها تكون أكثر استجابة لشعوبها، وبالتالي تكون الطريقة التي تنفق بها الأموال أفضل.

على سبيل المثال، إذا كان لديك نظام صحة عامة يعتمد على الضرائب أكثر من مصادر التمويل الأخرى، فسيكون نظام الصحة العامة هذا بنفس القدر من الإنفاق أكثر شمولاً للناس. لذلك، سيكون هناك عدد أقل من الأشخاص الذين يُتركون خارج النظام وستكون النتائج الصحية أفضل فقط لأن المال يكون أفضل عندما يأتي من الضرائب، لأنه يبني علاقة المساءلة هذه. لكن الشيء المهم فيما يتعلق بالضرائب هو أنك تتحدث عن الأداة التي تتيح لنا التأكد من أن الأشخاص ذوي الدخل الأعلى والأكثر ثروة يدفعون حصة عادلة حتى نتمكن جميعًا من أن نكون جزءًا من شيء أفضل. لذلك، نعتقد أنها أدوات لتقليل عدم المساواة، لكن في كثير من الحالات، تجعل الأمور أسوأ. نحن نسمح لأغنى الأسر بتجنب مسؤولياتهم في النهاية العليا، بينما نفشل في تضمين فوائد الخدمات العامة، للأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها. وهؤلاء الناس يتعرضون للضرائب أيضًا. قد لا يدفعون ضرائب مباشرة لأنهم ليسوا في وظائف رسمية، لكنهم على الأرجح يدفعون حصة أكبر من دخلهم في الضرائب غير الرسمية والضرائب على الاستهلاك وما إلى ذلك. لذلك، لدينا نظام أو مجموعة أنظمة على المستوى الوطني حول العالم تزيد من تفاقم عدم المساواة السياسية وكذلك الاقتصادية وهذا بدوره يتعلق بالمشكلة الدولية وهي نسخة من الشيء نفسه.

رودا ميتكالف: حسنًا، في الواقع، أود أن أتناول هذه النقطة. في مقالتك تقول إن إحدى أكبر المشاكل الدولية هي الطريقة التي يتم بها فرض الضرائب على الشركات متعددة الجنسيات. فكيف يعمل هذا؟ كيف تفرض الدول ضرائب على شركة لديها عمليات في جميع أنحاء العالم؟

أليكس كوبهام:

سؤال جيد. انظر، إذا قمت أنت أو أنا بتأسيس شركة في البلد الذي نتواجد فيه اليوم، فسنقوم بتسجيله، ومن المحتمل أن ننشر حسابات سنوية ومن ثم سندفع الضرائب في البلد الذي نصنع فيه مال. وهذا يمثل ٩٩.٩٪ من الشركات حول العالم في وضع كهذا تقريبًا.

تختلف الشركات متعددة الجنسيات حسب التعريف. إنهم يتخطون الحدود، لذا فهم يعملون في أكثر من ولاية قضائية. بسبب مجموعة من القرارات التي اتخذتها القوى الإمبريالية في عصبة الأمم في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، لدينا قواعد دولية للشركات متعددة الجنسيات التي لا تفعل ذلك. يطلب منهم دفع الضرائب بنفس الطريقة، مما يسمح لهم بهندسة معدلات ضرائب منخفضة للغاية وفعالة على الأرباح التي يتم جلبها من الخارج. بالعودة إلى أوائل التسعينيات، حولت الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية حوالي ٥٪ من أرباحها العالمية بعيداً عن البلدان التي كسبوا فيها أموالهم بالفعل وقاموا بأعمالهم. بحلول أوائل عام ٢٠١٠، ارتفع ذلك إلى ٢٥–٣٠٪ واستمر في الارتفاع.

لذلك، تحول هذا من كونه مشكلة هامشية تقريبًا في الاقتصاد العالمي إلى كونه فعليًا السلوك الأساسي لأكبر الفاعلين الاقتصاديين في العالم. الإساءة الضريبية للشركات متعددة الجنسيات بشكل متحفظ، وهذه فقط أكبر ثمانية إلى ١٠٠٠٠ شركة متعددة الجنسيات في جميع أنحاء العالم، تكلفة خسارة الإيرادات الضريبية كل عام، حوالي ٣١٢ مليار. كانت الأرقام الأكبر لأكبر الاقتصادات... لذا فإن الولايات المتحدة هي واحدة من أكبر الخاسرين. ولكن كحصة من عائدات الضرائب الحالية، فهي أكبر بكثير بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض، وغالبًا ما تصل إلى ٥٠٪ من ميزانية الصحة العامة، ويرجع ذلك ببساطة إلى قدرة هذه الشركات المتعددة الجنسيات على استغلال إخفاقات القواعد الدولية.

رودا ميتكالف: لذا، أنا فقط أحاول التفكير في مثال لكيفية عمل ذلك. إذا كنت في دولة نامية أصغر، ولكن لديك مصانع على سبيل المثال، تديرها شركة متعددة الجنسيات، فهل هذا البلد لا يتلقى أي ضرائب من هذا الإنتاج في بلدهم؟ هل هذا ما نتحدث عنه؟

أليكس كوبهام:

لذا، فقط لاستخدام هذا المثال، لنفترض أنك تصنع في، لا أعرف، دعنا نقول ملاوي ووجهة مبيعاتك النهائية في المملكة المتحدة. الآن، من الواضح أن الجزء الرئيسي من ذلك كنشاط اقتصادي هو ما يحدث في ملاوي. هذا هو المكان الذي يتم فيه إنشاء المواد الخام وتحويلها إلى منتج نهائي. ما يحدث في المملكة المتحدة هو صفقة مبيعات مباشرة نسبيًا. لذلك، يجب أن تكون معظم الأرباح في ملاوي ويجب دفع معظم الضرائب هناك. لكن ما يمكنك فعله هو أن تقول، انظر، سوف نجادل بأن السعر الفعلي لما يتم إنتاجه في ملاوي منخفض جداً في الواقع، ويكفي فقط لتغطية تكاليف المصنع. ثم إنها عملية المبيعات في المملكة المتحدة في الواقع، إنها منتجة بشكل لا يصدق وهذا هو المكان الذي يتم فيه تحقيق كل هذه الأرباح العالية جداً.

ولكن إذا كنت ترغب في المضي قدمًا خطوة أخرى، فتقول، انظر، لا نريد دفع الضرائب في المملكة المتحدة أيضًا، لذلك سننشئ شركة فرعية ثالثة وسنطلق عليها اسم شركة تجارية تابعة. وسيكون هذا مسؤولاً عن الشراء بسعر منخفض من ملاوي والبيع بسعر مرتفع إلى المملكة المتحدة. وبعد ذلك ينتهي كل الربح في المنتصف، حيث يحدث – كما هو الحال مع الحظ، معدل ضرائب فعال بنسبة ٠٪. ومن ثم فاز الجميع. الجميع باستثناء الأشخاص الذين يدفعون ضرائبهم في ملاوي والمملكة المتحدة.

قم بفرز ذلك، لدينا نظام دولي يجعل البلدان ذات الدخل المنخفض، البلدان الأكثر احتياجًا للإيرادات للاستثمار في الصحة العامة والخدمات الأخرى، تجعلها أكثر فقراً.

رودا ميتكالف: هل هذا سيناريو نموذجي؟ هل هذه هي الطريقة التي تعمل بها الكثير من الشركات متعددة الجنسيات؟

أليكس كوبهام:

نعم. للأسف إنها مسألة درجة. لا يعني ذلك أن هناك بعض الشركات متعددة الجنسيات التي لا تفعل شيئًا من هذا والبعض الآخر هم الأشرار. جزء من السبب في ذلك هو أن لديهم جميعًا عددًا صغيرًا متماثلاً من شركات المحاماة وشركات المحاسبة الأربع الكبرى التي تقدم لهم المشورة بشأن كيفية إدارة التزاماتهم الضريبية، على سبيل المثال. لذلك، بمجرد أن يجد أحدهم خدعة ناجحة، فسيقوم ببيعها لجميع عملائهم الآخرين. لذا، فإن السرعة التي تنتقل بها الألعاب حول العالم أسرع بكثير مما يمكن للسلطات الضريبية مواكبة ذلك.

رودا ميتكالف: إذن، ما هو البديل للنظام الحالي؟

أليكس كوبهام:

حسنًا، هناك حقًا بديل واحد، وهو ما يسمى بالضرائب الأحادية. بدلاً من محاولة معرفة مقدار الربح الموجود في كل شركة فرعية، فإن السؤال مختلف. نحن نقول كم من الربح العالمي في وحدة الشركة متعددة الجنسيات يجب أن يتم توزيعه على كل دولة تعمل فيها؟ وهذه هي الطريقة التي في داخل الولايات المتحدة على سبيل المثال، تقسم الشركات أرباحها على ولايات مختلفة. لذا، إذا حققوا ١٠٪ من مبيعاتهم في ألاباما، فربما يتم تقسيم ١٠٪ من أرباحهم في الولايات المتحدة هناك وسيتوجب على ألاباما فرض ضرائب على ذلك مهما كان المعدل. سويسرا تفعل الشيء نفسه بين كانتوناتها، وكندا من بين مقاطعاتها.

ما نحتاجه هو القيام بذلك على مستوى العالم. لذا، بالعودة إلى هذا المثال، إذا كان لدى ملاوي ٩٠٪ من الموظفين في مصنعها و ١٠٪ يقومون بمبيعات في المملكة المتحدة، فسيكون هذا هو الانقسام. وعادة ما تتحدث عن استخدام مزيج من العمالة والمبيعات بحيث يكون لديك معادلة متوازنة بين الإنتاج والاستهلاك النهائي. وهذا يمنحك أساسًا مختلفًا تمامًا وله فائدة إضافية كل المحترفين صالح جزء في مكان ما.

رودا ميتكالف: نقطة أخرى، مؤسستك، شبكة العدالة الضريبية تدعو إلى مزيد من الشفافية فيما تسميه الملكية المفيدة. هل يمكن أن توضح لي هذا هل هذا كله جزء من نفس المشكلة؟

أليكس كوبهام:

بالتأكيد مرتبطة ارتباطا وثيقا. الشركات متعددة الجنسيات هي أكبر فاعل من حيث التجاوزات الضريبية. مشكلة الثروة المجهولة هي المشكلة المصاحبة لذلك. وهذا عن الأشخاص الذين يستخدمون عادةً المركبات القانونية والشركات، ولكن أيضًا الصناديق الاستئمانية والمؤسسات والشراكات، لإخفاء حقيقة أنهم هم الإنسان ذو الدم الحار وراء هذه الكيانات القانونية في نهاية المطاف. الآن، في أبسط ما يمكن، يتيح لك القيام بشيء مثل الاحتفاظ بحساب مصرفي دون أن يعرف أي شخص من يحتفظ بالمال حقًا. لأن ذلك يتيح لك القيام بكل أنواع الأشياء الأخرى، وليس فقط عدم دفع الضرائب على أصولك وعلى تدفقات الدخل لإخفائها عن زوجتك في حالة الطلاق، وإخفاء الفساد السياسي، وإخفاء عائدات الجريمة و غسلها حول العالم.

إذا لم تكن لدينا معلومات فعالة حول من هو المالك المستفيد النهائي للمركبات والأصول القانونية، فلا يمكننا تطبيق أي من اللوائح المالية، بما في ذلك العقوبات... هذه هي المشكلة التي نراها الآن لمن يفرضون عقوبات بالنسبة للنظام الروسي، فإن اقتصاداتهم في الواقع مليئة بالملكية المجهولة مما يجعل من المستحيل فرض، حتى في هذه اللحظة الملحة سياسيًا، اللوائح والعقوبات التي يريدونها.

هذا هو ما تلعبه الضرائب كل يوم وكل عام في كل بلد. إلى جانب كل الفساد الذي أصبح ممكنًا أيضًا.

رودا ميتكالف: لكني أفترض أن بعض البلدان يجب أن تستفيد من الوضع الراهن وإلا لكانوا قد غيروا النظام منذ وقت طويل؟

أليكس كوبهام:

لذا، إنها نقطة جيدة، لكن الفائزين الفعليين من هذا عدد قليل جداً بالفعل. لا يوجد سوى عدد قليل من الولايات القضائية. الملاذات الضريبية الكبيرة للشركات المسؤولة عن الغالبية العظمى من الخسائر الضريبية التي تكبدها أي شخص آخر. الآن، تشمل هذه الولايات القضائية بعض السلطات القوية للغاية، ولا سيما الكثير من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، المسؤولة عن وضع القواعد الضريبية. لذا، فإن البلدان ذات الدخل المنخفض ليست أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتكافح من أجل إسماع أصواتها. ولكن حتى البلدان ذات الدخل المرتفع والتي تعد من أكبر الخاسرين، لا يبدو أنها داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قادرة على مناورة الشركات متعددة الجنسيات ومستشاريها الضريبيين. ستقول الكثير من الدول علنًا إنها تحاول إصلاح النظام، تحاول

الحصول عليه الشركات متعددة الجنسيات لدفع حصة عادلة من الضرائب، بينما تعمل بشكل خاص على منع النظام من أن يكون فعالاً على الأقل لمنعه من أن يكون فعالاً على شركاتهم متعددة الجنسيات.

رودا ميتكالف: لأنهم يخشون أنهم سيخسرون بطريقة ما؟

أليكس كوبهام:

حسنًا، أعتقد أنهم مقتنعون من قبل شركاتهم متعددة الجنسيات أنهم يستطيعون ذلك، لكن لا يوجد دليل على ذلك حقًا. ما يظهره البحث واضح جدا. إذا سمحت لشركاتك متعددة الجنسيات بإساءة استخدام الضرائب هناك، فلن تترك ذلك على الحدود. يعودون إلى بلادهم ويفعلون ذلك لك أيضًا. إنهم لا يريدون دفع ضرائبك أكثر مما يريدون دفع ضرائب في ملاوي أو في الهند. لذا، هناك حجة جيدة حقًا لنا جميعًا أن نجتمع معًا ونحل هذا الأمر. ولكن طالما بقيت في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وليس في الأمم المتحدة، فإن الخطر يكمن في أننا نستمر في ضرب رؤوسنا بالحائط نفسه.

رودا ميتكالف: هل هناك أي مؤشر على أن هذا سينتهي به الأمر من قبل الأمم المتحدة؟

أليكس كوبهام:

هناك زخم حقيقي يتصاعد حول هذا. لذلك، قبل عامين، أطلق الأمين العام للأمم المتحدة مبادرته بشأن تمويل التنمية أثناء الوباء، وقدم في الواقع توصية إلى وزراء المالية في العالم، بإنشاء اتفاقية ضريبية للأمم المتحدة من أجل رفع المعايير الدولية. بما في ذلك حول الملكية المفيدة وإنشاء منتدى يمكنك من خلاله التفاوض بشأن قواعد الضرائب الدولية. ثم في العام الماضي، لديك لجنة FACTI، وهي هيئة رفيعة المستوى تابعة للأمم المتحدة معنية بالنزاهة المالية توصي وبمزيد من التفصيل باتفاقية ضريبية للأمم المتحدة لتقديم نفس الشيء. وأعتقد أن الزخم موجود. سأندهش إذا لم يكن لدينا عملية تفاوض بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية للمضي قدمًا في غضون العامين المقبلين.

رودا ميتكالف: رائع. إذن، أنت متفائل جداً إذاً أن التغيير في مهب الريح؟

أليكس كوبهام:

انظر، يجب أن تكون كذلك، لكنني بصدق. عندما تم إنشاء شبكة العدالة الضريبية في عام ٢٠٠٣، لم نتمكن في كثير من الأحيان من الدخول إلى الغرفة بسبب ذلك

قال مسؤولو الضرائب الفنية، حسنًا، لا، أنتم ناشطون، أنتم سياسيون، هذه مجرد مناقشة تقنية. وقد استغرق الأمر منا وقتًا طويلاً لكسر هذا الباب وإقناع الناس بأن القرارات التي يتخذونها مع المحاسبين والشركات متعددة الجنسيات ومحامي الضرائب حول الطاولة، لم تكن تقنية، بل سياسية. لقد استغرقنا الأمر حتى عام ٢٠٠٧، أي أربع سنوات، للحصول على أول خبر صحفي رئيس في الصفحة الأولى حول إساءة استخدام ضرائب الشركات. والعنوان

كانت الطريقة التي تتفادى بها الشركات الكبرى رجال الضرائب، وهو ما يبدو اليوم وكأنه "رجل يعض كلب". لقد تم تغيير الأمور حقًا بشكل لا يصدق... أن الوعي العام بالتجاوزات الضريبية يختلف بشكل واضح عما كان عليه قبل ١٠ سنوات.

هذا لا يعني أننا هناك، لكن هذا يعني أن الطقس قد تغير، فلنفترض أنه أكثر إشراقًا مما كان عليه من قبل. وتبقى القوة على الجانب الآخر هائلة بين الشركات متعددة الجنسيات والأثرياء وجميع شركات الخدمات المهنية التي تقدم المشورة لهم وتجني الأموال منهم، لكن الضرورة السياسية لإصلاح ذلك تزداد قوة كل يوم. الأسئلة هي حقًا، إلى أي مدى يمكن أن نذهب بسرعة؟ وإلى أي مدى يمكننا أن نكون متأكدين من أنه يتم تضمين البلدان على جميع مستويات الدخل... وأننا نصلحها للجميع بما في ذلك البلدان التي يكون فيها الأمر مهمًا حقًا؟